نجوى عويس

رؤية وطنية..

> الحقيقة التى لا أستطيع أن أخفيها هى التخبط الذى تعمل فى إطاره وزيرة التضامن الاجتماعى.. وعدم وجود رؤية وطنية لحل مشكلات نظام التأمين الاجتماعى.

كتبت فى مقال الأسبوع الماضى عن محاولات العودة بنظام التأمينات الاجتماعية إلى الوراء.. والاستعانة بخبراء أجانب غير متخصصين لتدريب مجموعة من العاملين على مبادىء التأمين الاجتماعى.. وقد ضمت مجموعة المتدربين موظفين من وزارات مختلفة.. أبرزها المالية والتخطيط وعدد من موظفى صندوقى التأمينات.. وانتقدنا أن يكون موضوع التدريب على برامج تعود بنظام التأمينات إلى الوراء.. مما يعد فسادا وإهدارا للمال العام.. حتى وإن كانت مصادر هذه الأموال من المنح الدولية.. فمصر فى أمس الحاجة إلى كل سنت يدخل إلى جيوب عدد من المنتفعين تحت اسم ورش العمل أو الندوات.. والحقيقة التى لا أستطيع أن أخفيها هى التخبط الذى تعمل فى إطاره وزيرة التضامن الاجتماعى.. وعدم وجود رؤية وطنية لحل مشكلات نظام التأمين الاجتماعى حتى يحقق أهدافه.. فلا يمكن أن يقوم أصحاب المصالح الذين يحيطون بالوزيرة بإرشادها إلى مواطن هذه المشكلات.. خاصة إذا كانوا يجهلونها ولا يستطيعون حلها.. فهناك مشكلات الحد الأدنى للمعاشات والتى يكمن حلها فى تحديد الحد الأدنى لأجر الاشتراك فى القطاع الخاص.. وسياسات تفعيل فرع تأمين البطالة لكى يساهم فى التخفيف من حدة إحدى المشكلات القومية الكبرى.. مشكلة البطالة.. وحتى أنقل للوزيرة أن هناك عقولا مفكرة واعية وخبرات كبيرة فى مجال التأمينات.. فربما لم يخبرها أحد.. أحاول من خلال قراءاتى إيجاز رؤية للأستاذ الدكتور سامى نجيب أستاذ التأمين وخبير الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية حول كيفية تفعيل تأمين البطالة الذى يطبق فى مصر منذ خمسينيات القرن الماضى.. وبهدف المساهمة فى تخفيف مشكلة البطالة.. هذه الرؤية نشرت فى العدد ٣٣٠ من النشرة التأمينية الصادرة عام ٢٠١٤ عن دار التأمينات.. وكعادته يطرح رؤى غير تقليدية تهدف أساسا إلى رفع مستوى كفاءة نظام التأمين الاجتماعى.. وتبدأ هذه الرؤية بعرض جدول يتضمن بيانات تطور اشتراكات وتعويضات تأمين البطالة فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٦٥ وحتى عام ٢٠١٣. ويستفاد من تحليل بيانات الجدول أن الاشتراكات التى سددها أصحاب الأعمال لحساب تأمين البطالة للعاملين لديهم كنوع من التأمينات المؤقتة التى تتحدد اشتراكاتها لتتوازن مع تعويضاتها منذ أكتوبر ١٩٦٤ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (مع عائد استثمارها محسوبا بحده الأدنى ٦٪) تراكمت احتياطيات للتأمين تتجاوز ٢٢,٨ مليار جنيه فى حين اقتصرت تعويضات التأمين على ما يقل عن نصف فى الألف من تلك الأموال (١٠,٩ مليون جنيه فقط !!!)، نظرا لأن هذا التأمين يغطى البطالة الإجبارية فقط.. ويحدد القانون شروطا مقيدة للاستفادة منه.. فلم يتحقق التوازن المالى على مدى ٣٩ عاما.. وقد يتساءل البعض وأين ذهبت هذه الأموال ؟ والجواب معروف مسبقا لأنها تستخدم فى أغراض لم يحددها القانون.. ولتمويل عجز الموازنة العامة المزمن.. وبمراعاة ما سبق يكون الممكن عمليا تفعيل تأمين البطالة فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للحد من خطر البطالة.. ذلك أن خطر البطالة قد اتخذ شكلا جديدا يتوقف فيه الأجر لتوقف النشاط.. ومع استمرار علاقة العمل فى ظل ظروف العولمة والمجتمعات التى تأخذ بمبادىء الحرية الاقتصادية يصبح من الواجب التأمين من الخطر بشكله الجديد.. وتبدو أهمية تفعيل هذا الفرع من التأمين بجلاء عقب ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو حتى يؤدى دوره كاملا فى تأمين العاملين الذين تعرضوا لخطر توقف الأجر نتيجة توقف نشاط المنشآت.. ونحن من هنا نقدم هذه الرؤية الوطنية للست الوزيرة لعلها تتعلم بعضا من فلسفة التأمينات التى تتولى حقيبتها ولا تعلم عنها شيئا.. فى محاولة لوضعها على الطريق لتحقيق أحد مسئوليات وزارتها..

اللهم بلغت.. اللهم فاشهد.. والله المستعان.. وللحديث بقية..

nagwaewies@hotmail.com